بسبب تلكؤ تنفيذ المشاريع

استثمار البصرة تعتمد آلية جديدة في منح الإجازات

□ البصرة /المدى

شارع في طور التنفيذ

أعلنت هيئة الإستثمار في البصرة عن اعتماد آلية جديدة في منح الإجازات الإستثمارية للشركات الراغبة بتنفيذ مشاريع استثمارية في المحافظة بهدف الضغط على الشركات التي تسعى للاستحواذ على فرص استثمارية من دون أن تحولها الى مشاريع فعلية، فيما أيّد اتحاد رجال الأعمال ذلك الإجراء.

وقال رئيس هيئة الإستثمار في البصرة خلف البدران لـ"السومرية نيوز": إن "مجلس إدارة الهيئة قرر عدم منح إجازات استثمارية للمستثمرين العراقيين والأجانب إلا بعد مرور ثلاثة أشهر على منحهم إجازات تأسيس لمشاريعهم"، مبيناً أن "الهيئة كانت تصدر إجازات الاستثمار بشكل مباشر للمستثمرين إلا أنها لاحظت تخلف الكثير منهم عن تنفيذ المشاريع".

ولفت البدران الى أن قرار الهيئة بإصدار إجازات التأسيس قبل إجازات الإستثمار تزامن مع سحب اجازات استثمارية منحت سابقاً الى شركات تبين فيما بعد أنها غير جادة"، موضحاً أن "إحدى الشركات المحلية التي سُحبت إجازتها كانت ترغب بإنشاء مرآب للسيارات يتكون من خمسة طوابق في مركز قضاء الزبير إلا أنها لم تنفذ المشروع".

وأشار رئيس الهيئة الى أن "الشركات الراغبة بتنفيذ مشاريع بصيغة الإستثمار تخص قطاع الإسكان ستمهل بعد منحها إجازة التأسيس ستة أشهر بدل ثلاثة أشهر ليتسنى لها اكمال الاجراءات القانونية والإدارية وإعداد التصاميم الهندسية التفصيلية لمشاريعها"، مضيفاً أن القرار ينسجم تماماً مع قانون الهيئة الذي يؤكد على منح إجازة التأسيس قبل إجازة الإستثمار".

من جانبه قال رئيس اتحاد رجال الأعمال في البصرة صبيح الهاشمي: إن المشاريع الاستثمارية يفترض أن تنفذ خلال فترات زمنية محددة حتى لا تحتكر فرص الإستثمار وتبقى معطلة، موضحاً أن "هيئة الإستثمار ارتكبت في السنوات السابقة الكثير من الأخطاء، وهي تسعى حالياً لمعالجتها من أجل إنجاح تجربة الاستثمار في المحافظة.

يذكر أن هيئة الاستثمار في محافظة البصرة، أسست بدعم من الحكومة البريطانية، وتم إفتتاحها بداية شهر تشرين الأول ٢٠٠٨، ويُلقى على عاتق الهيئة التي يقع مقرها في منطقة الساعي وسط المدينة تشخيص وتأمين فرص الاستثمار وإصدار الإجازات الى المستثمرين العراقيين والأجانب لتنفيذ مشاريع في مختلف القطاعات، على ألا تزيد الكلفة التخمينية لكل مشروع عن مليار دولار، وألا يكون متعلقاً بصناعة النفط أو قطاع المصارف لأن الموافقة على مشاريع من هذا النوع هي من صلاحية الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

وكان مجلس محافظة البصرة بدورته الحالية يوجه باستمرار اتهامات بالفشل والتقصير الى هيئة الاستثمار، قبل ان تتلاشى الإنتقادات والاتهامات بعد منتصف العام الماضي على إثر قيام المجلس بحل وإعادة تشكيل الهيئة وفقاً لاسلوب المحاصصة السياسية، بحيث ان مجلس إدارة الهيئة يتألف حالياً من سبعة أعضاء ثلاثة منهم تربطهم صلة قرابة بأعضاء في مجلس المحافظة، اما مجلس المحافظة بدورته السابقة فقد قام أربعة من أعضائه بتوظيف أنفسهم بصفة أعضاء في مجلس إدارة الهيئة المنحل، وذلك قبل فترة قصيرة من الإعلان عن نتائج انتخابات مجالس المحافظات السابقة.

خبير: حل أزمة البطالة ممكن إذا نشط القطاع الخاص

□ بغداد /المدى

أفاد الخبير الاقتصادي أسعد العاقولي، بأن حل أزمة البطالة يكمن في خلق التكافؤ بين الحكومة ومؤسسات القطاع الخاص.

وقال العاقولي بحسب(الوكالة الاخبارية للانباء): إن خلق التكافؤ بين الحكومة و القطاع الخاص يقلل بشكل كبير من أزمة البطالة في البلد، مبيناً، أن القطاع الخاص يعتمد كثيراً على دعم الحكومة مادياً وقانونياً ليكون رديفاً قويا للقطاع العام ويستوعب أكبر قدر من الايدي العاملة.

وأضاف: إن استغلال القطاع الخاص بشكل جيد يؤدي الى خلق فرص عمل كثيرة ويحقق الاستقرار الاقتصادي فضلا عن تقليل نسبة البطالة، مشيراً الى أن العراق ارض خصبة للاستثمار وجاذبة للشركات الاستثمارية الاجنبية لكن سوء الأوضاع الأمنية جعلت البلد طارداً للشركات.

وتابع: أن دخول شركات استثمارية كبيرة ستجعل العراق يستقطب رؤوس اموال أجنبية ضخمة في جميع القطاعات، ما يسهم بخلق فرص عمل وتقليل نسبة البطالة والفقر في العراق.

الاقتصادية النيابية تعتزم إجراء تعديل لقانون مصرف العراق للتجارة

□ بغداد /المدى

أعلنت عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار في مجلس النواب نورة البجاري عن إجراء تعديل لقانون مصرف العراق للتجارة بصيغة تشجع عمليات الاستثمار في البلد ومحاولة ضمه الى وزارة المالية بدلاً من مجلس الوزراء. وقالت البجاري بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء): إن قانون مصرف العراق للتجارة تم تشريعه في الدورة السابقة لمجلس النواب تحديداً بسنة (٢٠٠٩) وتأجل إقراره الى الدورة الحالية، مشيرة الى أن اللجنة الاقتصادية النيابية تعتزم تعديله قبل التصويت عليه.

وأضافت: أن التعديلات ستتضمن زيادة رأسماله من (٥٠) مليون دولار الى (١٠٠) مليون دولار ليصبح قادرا على إيداع أمواله على شكل قروض للمستثمرين، ما سيساعد على دفع عجلة الاستثمار من خلال تشجيع المستثمرين للمجيء، مؤكدةً أن المصرف الآن يعمل من دون صيغة قانونية تحكمه. وأشارت الى أن لجنة الاقتصاد النيابية تحاول ضم المصرف الى وزارة المالية بدلاً من مجلس الوزراء من خلال تعديلها للقانون لغرض تدقيق حساباته الختامية السنوية في الوزارة ويكون خاضعاً لديوان الرقابة المالية، مشددةً على ضرورة الاهتمام بهذا المصرف كونه يمتلك كفاءات عالية وخبرات متطورة والبلد بحاجة ماسة لهكذا مصرف.

يذكر أن المصرف العراقي للتجارة المملوك كلياً من الحكومة العراقية تأسس في تموز من عام ٢٠٠٣ لتسهيل تجارة العراق الدولية وإعادة إعمار العراق بعد انتهاء العمل ببرنامج الامم المتحدة للنفط مقابل الغذاء.

اعلانات

جمهورية العراق
مجلس القضاء الأعلى
رئاسة محكمة استئناف بغداد- الكرخ
محكمة: الأحوال الشخصية في الكرخ
التاريخ: ٢٠١٢/٧/١٦
العدد/ ٦٩٢/ش/٢١١

اعلان
الى/ سامي جميل كريم

اصدرت هذه المحكمة قرارها المرقم ٦٩٢/ش/٢١١ المؤرخ ٢٠١١/٣/٣١ المتضمن فيه بالتعريف القضائي ببنك وبين المدعية مريم فرحات شمسي ولجهولية محل اقامتك قررت هذه المحكمة تبليغك بصحيفتين محليتين وعند عدم حضورك ومن ينوب عنك قانوناً للاعتراض والتمييز سوف يكتسب القرار الدرجة القطعية وخلال عشرة أيام من ثاني يوم النشر.

عادل داود
٢٠١٢/٧/١٦

القاضي الأول
ابراهيم محمد مجيد سلمان

مناقصة رقم (٤) لسنة ٢٠١٢
الشركة العامة للتجهيزات الزراعية
اعادة اعلان للمرة الأولى

تعلن الشركة العامة للتجهيزات الزراعية إحدى تشكيلات وزارة الزراعة الكائنة في الوزيرية/ خلف المعهد القضائي اعادة للمرة الاولى عن المناقصة رقم(٤) لسنة ٢٠١٢ بمقاولة إنشاء مطعم (كافتيريا) في مقر الشركة فعلى الراغبين بالاشتراك في المناقصة من الشركات المقاولة المسجلة رسمياً والمقاولين الحاصلين على هوية تصنيف المقاولين درجة عاشرة فأعلى حسب تعليمات تسجيل وتصنيف المقاولين رقم (٣) لسنة ٢٠٠٩ مراجعة شعبة العلاقات في مقر الشركة الكائن في بغداد/ الوزيرية/ خلف المعهد القضائي محلة: (٣٠٥)/ رقم الشارع: (٥) رقم البناية: (٦) لرمز البريدي: ص.ب: ٢٦٠٢٨/ بغداد – الهاتف (٠٧٢٧٠٠٠٧٣٤٥) – نقال (٠٧٩٠٥٧٥٤٤٧٠) البريد الالكتروني: Email:contracts@iraqiscas.com موقعنا على الويب: www.iraqiscas.com

مستصحبين معهم الوثائق المبينة أدناه لغرض شراء نسخة من شروط المناقصة لقاء مبلغ قدره (٥٠,٠٠٠) خمسون ألف دينار غير قابل للرد على أن يقدم العرض بظرف مغلق ومختوم مؤشراً عليه اسم المناقص والمناقصة ورقم المناقصة وختم الشركة والعنوان الكامل واسم الشخص المخول الذي يجب أن يظهر على مغلف العطاء ليدل على هذا العطاء بعنوانه ورقم هاتفه كما يجب ان تعنون العطاءات إلى (الشركة العامة للتجهيزات الزراعية) وفي موعد أقصاه الساعة العاشرة من صباح يوم الأحد المصادف ٢٠١٢/٨/١٩ مرفقاً به الوثائق والمستمسكات المطلوبة في المناقصة وسوف يهمل كل عرض يرد بعد الموعد اعلاه او غير مستوف لكافة الشروط والمستمسكات والوثائق المطلوبة في المناقصة او غير مرفق به التأمينات الأولية بنسبة (١٪) من مبلغ العطاء بموجب صك مصدق او خطاب ضمان مصرفي صادر لأمر شركتنا علماً ان الشركة غير ملزمة بقبول اوطأ العطاءات ويتحمل من ترسو عليه المناقصة اجور نشر الإعلان وسيتم فتح العطاءات في الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الأحد المصادف ٢٠١٢/٨/١٩ وسيتم عقد مؤتمر للإجابة عن استفسارات مقدمي العطاءات في مقر الشركة العامة للتجهيزات الزراعية/ شعبة العلاقات يوم الأحد المصادف ٢٠١٢/٨/١٢ الساعة العاشرة صباحاً وبإمكانكم الاطلاع على شروط المناقصة على موقع شركتنا على شبكة الانترنت www.iraqiscas.com ... مع التقدير

المستمسكات المطلوبة.

١. هوية تصنيف المقاولين درجة عاشرة فأعلى حسب تعليمات تسجيل وتصنيف المقاولين رقم (٣) لسنة ٢٠٠٩.
٢. عقد وشهادة تأسيس الشركة ومحضر الاجتماع الاولي للشركة.
٣. المستمسكات الشخصية للمقاول او المدير المفوض للشركة المقاولة (بطاقة الأحوال المدنية- شهادة الجنسية العراقية- بطاقة السكن).
٤. تقديم ما يثبت حجب البطاقة التموينية.
٥. تقديم كتاب من الهيئة العامة للضرائب معنونة إلى الشركة العامة للتجهيزات الزراعية بعدم الممانعة من الاشتراك في المناقصة.

المدير العام وكالة
رئيس مجلس الإدارة

المديرية العامة لمشاريع إنتاج الطاقة الكهربائية
مديرية مشاريع إنتاج المنطقة الجنوبية

إعلان المناقصة المرقمة ١٣/ ٢٠١٢ الجنوبية

تدعو المديرية العامة لمشاريع أنتاج الطاقة الكهربائية / مديرية مشاريع إنتاج المنطقة الجنوبية أحدى تشكيلات وزارة الكهرباء المتعهدين من ذوي الاختصاص للاشتراك بالمناقصة المرقمة ١٣/ ٢٠١٢ الجنوبية الخاصة بالنقل الجماعي لمنتسبي مشروع محطة كهرباء خور الزبير الغازية بموجب الشروط والمواصفات الفنية المطلوبة و التي يمكن الحصول عليها من مقر المديرية الكائن في منطقة مناوي لجم قرب مسبح الجامعة وكما مبين أدناه.

١-يرفق مع العطاء صك مصدق أو خطاب ضمان بمبلغ ١٪ من قيمة العطاء كتأمينات أولية معنونه إلى (المديرية العامة لمشاريع أنتاج الطاقة الكهربائية) على أن يكون الصك المصدق او خطاب الضمان صادر من مصرف حكومي او احد المصارف الأهلية المعتمدة والمبينة في أدناه وتكون نافذة لمدة أربعة أشهر وستهمل العطاءات التي لم ترفق بها هذه التأمينات. (مصرف الشرق الأوسط ، مصرف التعاون الإقليمي ، مصرف كردستان الدولي ، مصرف الائتمان العراقي ، مصرف الخليج التجاري ، مصرف بغداد ، مصرف الشمال ، مصرف البلاد الإسلامي ، المصرف المتحد للاستثمار) .
٢-تدوين الأسعار رقما وكتابة والتوقيع على جميع صفحات ومستندات المناقصة .
٣-تكون الكتابة وجميع الأرقام واضحة وخالية من الحك أو الشطب وان أي تصحيح يجب أن يكون مقترن بتوقيع مقدم العطاء ولا يجوز إهمال الأرقام أو الكتابات المطلوبة في المناقصة.
٤-لا يجوز إضافة أية شروط وتحفظات إلى العطاء وبخلافه يهمل العطاء.
٥-يرفق مع العطاء وصل القبض وشهادة التسجيل لدى الهيئة العامة للضرائب نافذة والتي تخوله الاشتراك في المناقصة .
٦-المديرية غير ملزمة بقبول أوطأ العطاءات ويهمل أي عطاء يأتي بعد تاريخ الغلق .
٧-آخر موعد لتقديم وقبول العطاءات في الساعة الواحدة ظهرا ليوم (الخميس) الموافق (٢٠١٢/٨/٢) في مقر مديرية مشاريع أنتاج المنطقة الجنوبية الكائن في منطقة مناوي لجم قرب مسبح الجامعة .
٨-يوضع العطاء وكافة المستندات في ظرف مغلق ومختوم ويدون على الظرف رقم المناقصة وتاريخ الغلق.
٩-بدل الاشتراك للمناقصة مبلغ قدره (٢٥٠٠٠٠) دينار فقط مائتان وخمسون ألف دينار غير قابلة للرد.
١٠-رفض العطاء المبني على تخفيض نسبة مئوية أو مبلغ مقطوع من العطاءات الأخرى وعدم قبول أي تخفيض أو زيادة يقدم بعد موعد غلق المناقصة .
١١-يتحمل من ترسو عليه المناقصة أجور نشر الإعلان .
١٢-تخضع الإحالة إلى استقطاع ضريبي كأمانات ضريبية بنسبة ٣,٣ ٪ .
١٣-ذكر عنوان ورقم الهاتف للمشترك في المناقصة (المسكن + المكتب) .
١٤-بيان الموقع الالكتروني في وثائق العطاء والبريد الالكتروني واسم وعنوان الشخص المسؤول عن متابعة الاستفسارات التي تخص العطاء.
١٥-يرفق مع العطاء صورة من بطاقة السكن.
١٦-يلتزم المتعهد بتقديم الأعمال المماثلة أن وجدت من دوائر حكومية معتمدة ترفق مع العطاء مؤيدة ومعززة بنسخ من الإحالات والعقود التي تثبت ذلك.
١٧-يجب ان يكون تاريخ نفاذ العرض المقدم من قبلكم لمدة (أربعة أشهر) من تاريخ تقديم العطاء.
١٨-يتم اعتماد تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم(١) لسنة ٢٠٠٨ وأية تعديلات صادرة عليها .
١٩-المدة الكلية للعمل (١٨٠) يوم اعتبارا من تاريخ المباشرة.
٢٠-الهوية المطلوبة (هوية غرفة التجارة باختصاص تعهدات عامة او مقاولات عامة او تعهدات نقل نافذة للعام ٢٠١٢).
٢١-عند مصادفة تاريخ الغلق يوم جمعة أو عطلة رسمية فيكون تاريخ الغلق في اليوم الذي يليه.
٢٢-يتعهد صاحب العطاء بصحة جميع المستندات التي يقدمها في عطاءه وفي حالة خلاف ذلك يتحمل جميع الإجراءات القانونية التي تنص عليها القوانين والتعليمات النافذة.
٢٣-يتم التوقيع والختم على شروط ومستندات المناقصة آنفا .
٢٤-في حالة اشتراك أكثر من شركة أو مجهز في المناقصة يجب تثبيت نسبة المشاركة في العطاء المقدم من قبلهم.
٢٥-المناقصة خاضعة لأحكام قانون تحصيل الديون الحكومية رقم ٥٦ لسنة ١٩٧٧ أو أي قانون آخر يحل محله .
٢٦-في حالة وجود أي استفسار خاص من قبلكم يرجى مراسلتنا على البريد الالكتروني والخاص بالمناقصات. Tenders2009@yahoo.com

المهندس/ محمد عبدالامير حسين
مدير مشاريع إنتاج المنطقة الجنوبية

المديرية العامة لمشاريع إنتاج الطاقة الكهربائية
مديرية مشاريع إنتاج المنطقة الجنوبية

إعلان المناقصة المرقمة ١٢/ ٢٠١٢ الجنوبية

تدعو المديرية العامة لمشاريع أنتاج الطاقة الكهربائية / مديرية مشاريع إنتاج المنطقة الجنوبية أحدى تشكيلات وزارة الكهرباء المتعهدين من ذوي الاختصاص للاشتراك بالمناقصة المرقمة ١٢/ ٢٠١٢ الجنوبية الخاصة بتجهيز وتنفيذ أعمال الطرق الداخلية لمشروع محطة كهرباء ديزلات المصب العام بموجب جدول الكميات و الشروط والمواصفات الفنية المخططات و التي يمكن الحصول عليها من مقر المديرية الكائن في منطقة مناوي لجم قرب مسبح الجامعة وكما مبين أدناه.

١-يرفق مع العطاء صك مصدق أو خطاب ضمان بمبلغ ١٪ من قيمة العطاء كتأمينات أولية معنونه إلى (المديرية العامة لمشاريع أنتاج الطاقة الكهربائية) على أن يكون الصك المصدق او خطاب الضمان صادر من مصرف حكومي او احد المصارف الأهلية المعتمدة والمبينة في أدناه وتكون نافذة لمدة أربعة أشهر وستهمل العطاءات التي لم ترفق بها هذه التأمينات. (مصرف الشرق الأوسط ، مصرف التعاون الإقليمي ، مصرف كردستان الدولي ، مصرف الائتمان العراقي ، مصرف الخليج التجاري ، مصرف بغداد ، مصرف الشمال ، مصرف البلاد الإسلامي ، المصرف المتحد للاستثمار) .
٢-تدوين الأسعار رقما وكتابة والتوقيع على جميع صفحات ومستندات المناقصة .
٣-تكون الكتابة وجميع الأرقام واضحة وخالية من الحك أو الشطب وان أي تصحيح يجب أن يكون مقترن بتوقيع مقدم العطاء ولا يجوز إهمال الأرقام أو الكتابات المطلوبة في المناقصة.
٤-لا يجوز إضافة أية شروط وتحفظات إلى العطاء وبخلافه يهمل العطاء.
٥-يرفق مع العطاء وصل القبض وشهادة التسجيل لدى الهيئة العامة للضرائب نافذة والتي تخوله الاشتراك في المناقصة .
٦-المديرية غير ملزمة بقبول أوطأ العطاءات ويهمل أي عطاء يأتي بعد تاريخ الغلق .
٧-آخر موعد لتقديم وقبول العطاءات في الساعة الواحدة ظهرا ليوم (الأحد) الموافق (٢٠١٢/٨/٥) في مقر مديرية مشاريع أنتاج المنطقة الجنوبية الكائن في منطقة مناوي لجم قرب مسبح الجامعة .
٨-يوضع العطاء وكافة المستندات في ظرف مغلق ومختوم ويدون على الظرف رقم المناقصة وتاريخ الغلق.
٩-بدل الاشتراك للمناقصة مبلغ قدره (٢٥٠٠٠٠) دينار فقط مائتان وخمسون ألف دينار غير قابلة للرد.
١٠-رفض العطاء المبني على تخفيض نسبة مئوية أو مبلغ مقطوع من الأخرى وعدم قبول أي تخفيض أو زيادة يقدم بعد موعد غلق المناقصة .
١١-يتحمل من ترسو عليه المناقصة أجور نشر الإعلان.
١٢-تخضع الإحالة إلى استقطاع ضريبي كأمانات ضريبية بنسبة ٣,٣ ٪ .
١٣-ذكر عنوان ورقم الهاتف للمشترك في المناقصة (المسكن + المكتب) .
١٤-بيان الموقع الالكتروني في وثائق العطاء والبريد الالكتروني واسم وعنوان الشخص المسؤول عن متابعة الاستفسارات التي تخص العطاء.
١٥-يرفق مع العطاء صورة من بطاقة السكن.
١٦-يلتزم المقاول بتقديم الأعمال المماثلة للشركة من دوائر حكومية معتمدة ترفق مع العطاء مؤيدة ومعززة بنسخ من الإحالات والعقود التي تثبت ذلك.
١٧-يجب ان يكون تاريخ نفاذ العرض المقدم من قبلكم لمدة (أربعة أشهر) من تاريخ تقديم العطاء.
١٨-يتم اعتماد تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم(١) لسنة ٢٠٠٨ وأية تعديلات صادرة عليها .
١٩-يحدد الحد الأعلى للغرامات التاخيرية بنسبة لا تتجاوز ١٠٪ من مبلغ العقد بموجب المعادلة (مبلغ العقد/مدة العقد)×١٠٪= الغرامة التاخرية لليوم الواحد
٢٠-المدة الكلية لتجهيز وتنفيذ للعمل (١٠٠) اعتبارا من تاريخ استلام موقع العمل خالي من الشواغل.
٢١-الهوية المطلوبة (هوية تسجيل المقاولين العراقيين اختصاص إنشائي/ الدرجة (الخامسة) صادرة وفق تعليمات تسجيل المقاولين رقم ٣ لعام ٢٠٠٩ نافذة للعام ٢٠١٢).
٢٢-عند مصادفة تاريخ الغلق يوم جمعة أو عطلة رسمية فيكون تاريخ الغلق في اليوم الذي يليه.
٢٣-يتعهد صاحب العطاء بصحة جميع المستندات التي يقدمها في عطاءه وفي حالة خلاف ذلك يتحمل جميع الإجراءات القانونية التي تنص عليها القوانين والتعليمات النافذة.
٢٤-يتم التوقيع والختم على شروط ومستندات المناقصة آنفا .
٢٥-في حالة اشتراك أكثر من شركة أو مجهز في المناقصة يجب تثبيت نسبة المشاركة في العطاء المقدم من قبلهم.
٢٦-المناقصة خاضعة لأحكام قانون تحصيل الديون الحكومية رقم ٥٦ لسنة ١٩٧٧ أو أي قانون آخر يحل محله .
٢٧-في حالة وجود أي استفسار خاص من قبلكم يرجى مراسلتنا على البريد الالكتروني والخاص بالمناقصات. Tenders2009@yahoo.com

المهندس/ محمد عبدالامير حسين
مدير مشاريع إنتاج المنطقة الجنوبية

إعلان المناقصة المرقمة ١٢/ ٢٠١٢ الجنوبية